

تطور الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي في العالم العربي

الحركة الإسلامية في الأردن نموذجاً (٢٠٠٧- ٢٠١٧)

الملخص

يتناول الكتاب دراسة تطور الفكر السياسي لدى الحركة الإسلامية في الأردن كنموذج لحركات الإسلام السياسي في البلاد العربية، من حيث التطورات في فكرها السياسي وتكيفها مع التحولات العالمية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقدرتها على استيعاب المفاهيم الحديثة كالدولة المدنية، والديمقراطية، والتعددية السياسية، وانعكاسات ذلك على سلوكها السياسي وأثرها وطنياً وإقليمياً ودولياً. كما يناقش هذا الكتاب الإشكالات المطروحة حول تيار الإسلام السياسي وسياساته المتبعة وفكره السياسي، وكيف يراها هذا التيار. ويستجلي أخيراً توجهات الحركة الإسلامية في الأردن للأعوام الأربعة القادمة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

يضمّ الكتاب مقدمة وستة فصول إلى جانب عدد من الملاحق. تثير مقدمة الكتاب جملة من الأسئلة المتعلقة بقدرة الحركة الإسلامية على التكيف مع معطيات العصر، خاصة في ظل التطورات العولمية، كما تشير إلى اتهامات توجهها بعض القوى السياسية والاجتماعية للحركات الإسلامية بعدم قدرتها على التكيف مع التحولات المحلية والإقليمية والدولية، وبعجزها عن تطوير فكر سياسي إسلامي خالص، يستوعب المفاهيم الحديثة كالدولة المدنية، والديمقراطية، والتعددية السياسية، وتتناول موقف الحركة من هذه الاتهامات ووصفها لها بالمؤدجة وذات الرؤية الإقصائية للزجّ بها خارج العمل السياسي ولإبقائها بعيدة عن التأثير.

يتضمن الفصل الأول الذي يحمل عنوان: "منطلقات ومبادئ في الفكر السياسي للحركة الإسلامية في الأردن" وهو من إعداد جميل أبو بكر مدير عام صحيفة السبيل، يتضمن غاية السياسة من وجهة نظر الحركة الإسلامية الأردنية، وهي رعاية شؤون الأمة في مختلف مجالات الحياة، وأن تكون دوماً أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، ويتطرق إلى منطلقات ومبادئ الفكر السياسي لدى الحركة، ويلخص هذه المنطلقات بجملة من الافكار، من أبرزها: أن الإسلام - بالفهم الشامل - هو أساس نهضة الأمة ومنهج إصلاح جميع شؤونها، وأن السياسة في الإسلام من العقائد والأصول وليست من الفقهيات والفروع، وأن الأردن - شعباً ووطناً وهويةً - جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية

وجدير بأن يسهم في تحقيق وحدتها ونهضتها، وأنّ الإيمان بدور الإسلام في صياغة المواطن الصالح والنهوض بالوطن وبناء الأمة ضرورة من الضرورات، وأنّ المدنيّة هي طبيعة الدولة التي أقامها الرسول "صلى عليه وسلم" وصفتها. وفيما يتعلق بمبادئ الحركة فيلخصها بأمر منها: الالتزام بالأخلاق والقيم والفضائل الإسلامية والإنسانية العليا، والعمل من خلال الدستور والقانون، واحترام التعددية السياسية واعتماد المنهج السلمي، والسعي لأن يكون الأردن دولةً مدنيّة ذات مرجعية إسلامية، واعتبار الحريات العامة والمشاركة السياسية حقاً لكل المواطنين دون أي تمييز، وأن يقوم الإصلاح الشامل على الإصلاح السياسي والدستوري والتشريعي.

أما الفصل الثاني وهو بعنوان: "الإشكالات المطروحة حول تيار الإسلام السياسي" والذي أعده زكي بني رشيد الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، فيتناول ما سمّاه الكاتب التدافع الفكري والسياسي على مستوى الداخل التنظيمي للحركة، بالإضافة إلى العلاقة مع الآخر المحلي والإقليمي والدولي، كما يقدم وصفاً لتناول الجماعة للإشكالات المطروحة أمامها، ومن أبرزها: هوية المجتمعات، والديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، والتعددية والمشاركة بالانتخابات والحكومات، والموقف من النظام الدولي والعلاقات الإقليمية والدولية، والإرهاب، والدولة المدنية، والمكونات الدينية في المجتمع، والمرأة، وحقوق الإنسان... ويشير إلى ما يصفه بالتطور الإيجابي الذي أنتجته المؤسسات القيادية في الحركة، ويخلص الكاتب إلى أنّ السؤال عن مستقبل الحركة الإسلامية لا تصنعه الرغائب ولا التمنيّات، وإنما تصنعه إرادة الحركة وقدرتها على العبور وتجاوز المرحلة واغتنام الفرص المرافقة لمجمل التحديات أو صناعة الفرص الجديدة.

ويتناول الفصل الثالث: بعنوان: "الفعل السياسي للحركة الإسلامية، وسائله وأدواته" والذي قدّمه مساعد رئيس مجلس النواب وعضو حزب جبهة العمل الإسلامي موسى الوحش، يتناول مفهوم الفعل السياسي بالإضافة إلى ما يصفه بالحضور السياسي للحركة الإسلامية في الأردن، والذي ينطلق برأيه من القيم الإسلامية الأصيلة، كما يتطرّق هذا الفصل إلى أدوات الفعل السياسي التي استخدمتها الحركة الإسلامية في الفعل السياسي ومن أهمها: صناعة التحالفات السياسية العمودية والأفقية، وتصدير الخطاب الإعلامي المعتدل ضمن مضامين واقعية، الحشد الجماهيري والتحرك الجماهيري في القضايا المفصلية التي تهدد مستقبل الثوابت الوطنية، وتقديم التصورات والرؤى النهضوية والتي تتعلق بتطوير البلاد، كما يشير إلى وسائل الفعل السياسي التي توظفها الجماعة ومن أهمها: العمل الحزبي، والعمل البرلماني، والحضور في البلديات ومجالس المحافظات والنقابات المهنية والعمالية. ويختتم الفصل بالحديث عن ما يسميه الكاتب تطلّعات الحركة الإسلامية في الفعل السياسي ويجمّلها بعدة مسائل

وهي: الوصول إلى مظلة عمل تشمل كافة أطياف المجتمع السياسي والمدني، والاشترك مع كافة المكونات في تحمل المسؤوليات الوطنية، وبناء إطار وطني واسع وجامع يرتقي بالفعل بالسياسي الوطني، وتعزيز الثقة والتواصل بين الحركة الإسلامية وكافة مكونات المجتمع.

والفصل الرابع وهو بعنوان: "تأثير الحركة الإسلامية وفعالها السياسي على المجتمع وسياسات الدولة" وهو من إعداد الدكتور أحمد الشناق الأمين العام للحزب الوطني الدستوري والذي يناقش عدة مسائل متعلقة بالحركة الإسلامية من بينها: الفكر المعتدل الذي تتمتع به الحركة وقبولها بالآخر والتعاون معه، وقد تُرجم ذلك -حسب الشناق- من خلال لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة بمختلف أطيافها القومية واليسارية والوطنية، وكذلك التحالف الوطني للإصلاح والذي يمثل -برأي الكاتب- نموذجاً سياسياً تجديدياً للفكر الإصلاحية والبراهمي. كما يتناول بإيجاز العلاقة بين الحركة الإسلامية والدولة الأردنية ويتطرق إلى التحولات التي جرت في الحركة لتتوافق مع سياسات الدولة الأردنية، والتي تمثلت برأيه في: فك الارتباط مع حركة حماس بما يطمئن الدولة الأردنية ويستجيب لسياساتها، وفك الارتباط مع جماعة الإخوان المسلمين الأمّ في مصر بتعديل نظامها الداخلي الذي كان ينصّ على أنّها فرع من تنظيم الجماعة الذي أسّسه حسن البنا في القاهرة.

والفصل الخامس الذي يحمل عنوان: "المظاهر البراغمية والعقدية في سياسات الإخوان المسلمين في الأردن" وهو من إعداد الدكتور خالد الدباس أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك فيقسم أهمّ مظاهر البراغمية والعقدية إلى مستويين، الأول: الفكري وأهمّ مظاهره: قدرة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن على التكيف من خلال قبول التعددية السياسية ومحاولة خلق تأصيل إسلامي لموضوع التعددية، وأيضاً براغماتية القبول بالقيم الديمقراطية. فقد استطاعت الجماعة أن تُبقي باب التجديد مفتوحاً عبر تشجيع الاجتهاد لمواكبة مستجدات العصر وعدم الانغلاق على الذات. كان هذا واضحاً من خلال مبادرة الإخوان الإصلاحية عام ٢٠٠٥ تحت عنوان "رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح"، والتي تعتبر نقطة مفصلية ومهمة على صعيد التطور الفكري للجماعة. أمّا المستوى الآخر من مظاهر البراغمية والعقدية فهو الممارسة، ويظهر من خلال براغماتية التحالف مع النظام الحاكم، ومعارضة الحكومة وليس النظام، بالإضافة إلى تأكيدها على أنّ أمن الأردن عبادة. فمنذ تأسيس الجماعة لم يُسجّل في تاريخها اللجوء إلى العنف أو الوسائل غير المشروعة على الساحة الأردنية، وهو أمر أدركه النظام الأردني وكان سبباً مهماً في مقاومة الضغوط التي مارستها قوى إقليمية ودولية لضرب الحركة الإسلامية في داخل الأردن. وأخيراً فإنّ إنشاء حزب جبهة العمل الإسلامي يخدم جماعة الإخوان المسلمين من منظور براغماتي من خلال ممارسة العمل السياسي عن طريق أحد الأذرع، دون

زجّ الجماعة بكليّتها في العمل السياسي.

والفصل السادس والأخير: وهو بعنوان: "قراءة نقدية للتجربة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن في الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٧)" وهو من إعداد عاطف الجولاني رئيس تحرير صحيفة السبيل اليومية، فيتناول المراجعات الفكرية والسياسية التي حدثت في الحركة الإسلامية، ويرى الكاتب أنّ شعور الحركة الإسلامية في الأردن بالحاجة إلى مراجعة الأداء السياسي والتوافق داخلياً حول جملة مسائل سياسية مهمة، كان ذاتياً وبدأ مبكراً قبل الربيع العربي، وذلك نتيجة تحديات واجهتها الحركة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكان من خلال وثيقة السياسات والتوجهات العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي في العام ٢٠١٤ التي شكّلت هي الأخرى محطة مهمة في إطار المراجعات الفكرية والسياسية، وأبرزت رغبة الحركة الإسلامية ببلورة توجهاتها وسياساتها في ضوء المتغيرات الكبيرة التي طرأت خلال العقود السابقة واستدعت تطويراً في الموقف والأداء.

أمّا بالنسبة للمشاركة السياسية فقد كان واضحاً، حسب الكاتب، تبلور القناعة لدى الحركة بضرورتها في كافة مساحات الفعل السياسي المتاحة، بغض النظر عن حجم الحضور والتمثيل. أما عن العلاقة مع الجانب الرسمي فيلاحظ الفصل أنّ الحركة الإسلامية استطاعت التكيّف مع معطيات المرحلة الجديدة المتأزّمة في العلاقة مع الجانب الرسمي، حيث عمدت إلى امتصاص التصعيد وتجنّب الاستفزاز والحيلولة دون حصول مزيد من التآزم في العلاقة، ومارست نشاطها السياسي من خلال حزب جبهة العمل الإسلامي، ونجحت خلال العامين الأخيرين في تحقيق إنجازات سياسية مهمة على صعيد الانتخابات النيابية والانتخابات البلدية واللامركزية. وأخيراً تُظهر الحركة الإسلامية رغبةً بمزيد من الانفتاح وبناء الشراكات والتحالفات السياسية مع الأطر السياسية والشعبية ومع الرموز والشخصيات الوطنية، على أسس براجمية لا أيديولوجية.

أما الكلمات الافتتاحية التي قدمت في افتتاح الندوة، فقد استعرض في أولها رئيس مجلس النواب الأسبق ومؤسس التيار الوطني المهندس عبد الهادي المجالي ظروف نشأة جماعة الإخوان المسلمين في مصر منذ عام ١٩٢٨ وحتى الوقت الحاضر، منتهياً إلى أنّ الحركة في مصر قد شهدت منذ الثمانينات نوعاً من الشفافية والمساءلة والتعددية أفضت إلى مشاركتها في الانتخابات النيابية. وفيما يتعلق بأداء الحركة الإسلامية في الأردن خلص المجالي إلى أنّ الحركة لم تستفد استراتيجياً من الانفتاح السياسي في الأردن عام ١٩٨٩، حيث إنها في أدائها السياسي أنشأت حزب جبهة العمل الإسلامي، ولكنها أبقّت على جماعة الإخوان المسلمين مسيطرةً على الحزب. كما انتقد المجالي مقاطعة الحركة الإسلامية للانتخابات النيابية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦، وهو ما أثار سلباً على العمل الحزبي والتعددية في

البلاد. ودعا المجالي في ختام كلمته إلى مبادرّة بتأسيس طاولة حوار بين الحركة الإسلامية والدولة لشرح مواقف كل منهما وتخوّفاتهما، كما دعا إلى الحوار بين مختلف الأحزاب الوطنية، ومن ضمنها حزب جبهة العمل الإسلامي، بما يخدم إصلاح الوطن وأمن الوطن والمواطن وصولاً إلى دولة وطنية تعددية.

وفي كلمة الافتتاح الثانية أوضح الأستاذ محمد الزيود أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي، بأنّ ثورات الربيع العربي لم تعبر فقط عن ضرورة أن تغير الأنظمة السياسية نهجها في التعاطي مع واقعها فحسب، وإنما كانت تستهدف أيضاً بُنى المعارضة السياسية، بمعنى أنها عبّرت عن حقيقة فشل كل المساعي السياسية الرسمية والمعارضة في إصلاح الواقع. وأضاف الزيود بأن الحركة الإسلامية في الأردن بوصفها حركة إصلاحية لم تكن بمنأى عن هذه التغيرات، بل اتخذت خطواتٍ عمليةً من أولها التحولات في سلوك الحركة الإسلامية نحو اتخاذ خطوات فعلية في التشارك مع الآخر، ومساهمتها في إنشاء تحالفات سياسية مع الأحزاب السياسية الأخرى أو النقابات المهنية دون النظر إلى أيديولوجية الآخر، وسعت إلى بناء الجبهة الوطنية للإصلاح، والتجمع الوطني للإصلاح الذي خاضت تحت مسمّاه الانتخابات النيابية عام ٢٠١٦، والانتخابات البلدية ومجالس المحافظات صيف هذا العام.

وفي آخر الكلمات الافتتاحية، أشار رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط جواد الحمد إلى تعرض الفكر السياسي لتيارات الإسلام السياسي للتشويه لدى صنّاع القرار العرب والأجانب على حدّ سواء، نتيجة خلط كثيرٍ من الباحثين الغربيين، عن قصد أو غير قصد، بين هذا التيار وبين جماعات العنف والإرهاب، ونتيجة دراسات وتقارير إعلامية واستخبارية. وذلك برغم محاولات الحركة الإسلامية عموماً، وفي الأردن على وجه الخصوص، مواجهة هذه التشويهات وبيان الحقيقة بالكتابة والتصريحات والممارسات على الأرض. كما أشار الحمد إلى أن اختيار المرحلة الزمنية (٢٠٠٧-٢٠١٧) للنقاش خلال الندوة جاء لما شهدته هذه المرحلة من تحولات أساسية واستراتيجية في التفكير والفكر السياسي لدى الحركة الإسلامية وعلاقتها مع النظام في الأردن. ونبّه في كلمته إلى ضرورة التعامل مع تيار الإسلام السياسي وما يتمتع به من قوة مبدئية وشعبية وسلمية في حماية المجتمع ومواجهة أيّ تحولات إزاء التطرف والإرهاب، وبما يشكل دعامةً لأردنٍ قويٍّ ومتماسكٍ وموحدٍ لمواجهة التحديات الداخلية والأخطار الخارجية وعلى رأسها المشروع الصهيوني.